المحور الثالث: السياسة الفرنسية في موريتانيا.

المحاضرة الرابعة: السياسة الاستعمارية الفرنسية في موريتانيا.

1- السياسة الفرنسية في موريتانيا:

كان لاحتلال فرنسا لموريتانيا عدت نتائج في مختلف جوانب الحياة السياسية والعسكرية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث عاشت البلاد طيلة الحقبة الاستعمارية في تخلف حضاري شامل لمختلف مناحي الحياة.

أ – السياسة الإدارية:

قامت فرنسا بضم موريتانيا عنوة في المجموعة الإفريقية الخاضعة لنفوذها والتي عرفت باسم "إفريقية الغربية الفرنسية (AOF)" والتي كان مقرها العاصمة السنغالية سان لويس. وبعد فرض الحماية عام 1903م، أقامت نظاماً إدارياً يستجيب لمصالحها الاستعمارية[1]، وعملت على وضع أسس السياسة الإدارية للبلاد حتى تتمكن من تسيير شؤونها والتحكم في إدارتها بصفة مباشرة وخاصة، حيث أسندت إدارة المحمية إلى مندوب عام يساعده إثنا عشر (12) فرداً من الأهالي. وفي سنة 1920م؛ تحولت موريتانيا من محمية إلى مستعمرة وذلك إثر صدور مرسوم 4 ديسمبر 1920م من طرف الحكومة الفرنسية وعلى إثر هذا القرار قسمت موريتانيا إدارياً إلى عدة مناطق يشرف على كل منها مقيم فرنسي (هذا التقسيم مستوحى من مشروع كبولاني) وهي كما يلي:

- ✓ منطقة الترارزة- بتلميت
- ✓ منطقة البراكنة-ألاك.
- ✓ تكانت والحجرلة-تجكجة، العصابة كيفة.
- ✓ أمبود سيليبابي.

---

[1] بمقتضى مرسوم 1904م أعيد للسودان الفرنسي (مالي) حدوده القديمة وأصبح من جديد مستعمرة قائمة بذاتها كما أصبحت موريتانيا أراضي مدنية ودخلت ضمن نطاق الاتحاد الفرنسي ذلك لأن الفرنسيين نظروا إلى موريتانيا حلقة وصل بين إفريقيا والجزائر وازدادت أهميتها بعد الاتفاق مع اسبانيا على تخطيط حدود مناطق نفوذها ومع ذلك ظل الفرنسيون مترددون في إلحاقها بأي من المستعمرات المجاورة وإن كانت الدلائل تشير إلى أنها تنضم إلى مجموعة غرب إفريقيا وظلت موريتانيا تدار من سان لويس حتى عام 1958م تاريخ بناء نواكشوط وبانضمام موريتانيا أصبح اتحاد AOF يتكون من السنغال وغينيا الفرنسية وساحل العاج، داهومي، أعالي السنغال والنيجر وموريتانيا.

- ✓ أدرار–أطار، شنقيط.
- ✓ بالإضافة إلى "أكجو جلت" التي كانت تربط بين جنوب غرب وشمال غرب البلاد، ومركز "أفديرك" و"بيرام أكرين" التي ظهرت سنة 1938م، كما شهدت سنة 1944م إلحاق منطقة الحوضين بموريتانيا بعد انفصالهما عن السودان الفرنسي وفي نفس السنة أيضا قامت الإدارة الفرنسية بتقسيم البلاد إلى 11 دائرة وهذا التقسيم استمر إلى غاية 1960م.

وخلال الفترة 1904–1920م، اتبعت ما سمي نظام الإقليم المدني وبموجب ذلك النظام قسمت البلاد الى دوائر– كما ذكرنا آنفاً–. وكان يدير الإقليم مندوب عام، ثم انتقلت إلى نظام المستعمرة خلال الفترة (1920– 1946م)، حيث استبدل منصب المندوب العام بوالي موريتانيا. وأصبحت البلاد مستقلة مالياً وإدارياً عن السنغال، وزاد عدد دوائرها الى ست دوائر. وبموجب الدستور أصبحت موريتانيا أحد أقاليم ما وراء البحار، ويرأسها والي فرنسي يمثله أحد الموريتانيين في الجمعية الوطنية الفرنسية، فيما بقي الجهاز الإداري مكونا من الفرنسيين الذين يمتلكون خبرة ومعرفة بشؤون البلاد والشعب.

ب– السياسة الإقتصادية:

بعدما تمكنت السلطات الفرنسية من فرض الأمن والسيطرة على جميع هذه المناطق سنة 1934م، بدأ اهتمامها يتجه إلى الناحية الاقتصادية ومنذ السنة نفسها تمّ اكتشاف خام الحديد لأول مرة في منطقة الزويرات، كما في سنة 1937م أعلنت فرنسا أن قيمة الواردات الموريتانية زادت بشكل ملحوظ هذا في الوقت الذي كانت فيه الصادرات قاصرة على السمك المجفف وصار على الإدارة الفرنسية في موريتانيا أن تداوم العمل على النهوض بالأقاليم والتخفيف من معاناة الموريتانيين الذين أرهقتهم هذه الإدارة باسم السلام والأمن والمساواة، ولكن لم يمض سوى بضع سنوات بعد استكمال السيطرة على موريتانيا حتى بدأت مرحلة جديدة من تطور المستعمرات الفرنسية اقترنت بالحرب العالمية الثانية وهي الاتجاه نحو الحكم الذاتي.

كما أولت السلطات الفرنسية اهتماماً خاصاً لتشجيع الرأسمال الفرنسي لاستغلال الثروة الحيوانية ومناجم الملح، إلا أن نشاط الشركات بدأ بعد الحرب العالمية الثانية حيث تم اكتشاف الحديد والنحاس وغيرهما، وفي هذا الجانب تعرض الموريتانيون لأشكال مختلفة من عمليات الافقار والتجويع تحت ضغط الضرائب المتعددة الاشكال كضرائب العبور والتنقل، ضرائب المراعي، ضرائب على المهن وضرائب على

حمل السلاح. وعلى العموم بقي النشاط الرعوي والزراعي البدائي هو السائد، فيما تصاعد النشاط التعديني لخدمة الرأسمال والشركات الفرنسية بعيداً عن المصالح الموريتانية.

كانت الميزانية في عجز مستمر حيث لم تغط الدخل سوى بـ 50 %من الاحتياجات ولذلك هذه الوضعية دفعت الإدارة الفرنسية إلى رفع نسبة الضرائب لتعويض هذا العجز خلال الثلاثينات وما بعدها، فقد وصلت الميزانية من 1866800 فرنك إلى 55087800 بين (1941-1945م) وهذا الارتفاع الفاحش سببه فرض الضرائب وجمعها بكل أساليب القمع والعنف والشدة، مما يعطي فكرة هامة تتلخص حول تأثير الضرائب على السكان المحليين وأن التسيير الإداري للمستعمرة كان يعتمد في الأساس على مجهودات الموريتانيين ومساهمتهم الضريبية.

خلقت السياسة الجبائية الاستعمارية ظروفاً مواتية لقيام روابط اجتماعية واقتصادية جديدة مبنية على النقد بدل المقايضة بحكم الحاجة الماسة إلى هذا الأخير الذي أصبح ضرورة لا غنى عنها، وهو ما فرض على سكان البلاد الدخول في علاقات تجارية مع مستعمرات الغرب الإفريقي خاصة مع السنغال المجاورة، بالإضافة إلى أسلوب التعامل بالنقد كان هناك التعامل بالدين الذي حقق أرباحاً مضاعفة، من أجل ذلك كانت هناك مقاومة اقتصادية ترفض التعامل التجاري مع الفرنسيين.

كما لم تهتم السلطات الفرنسية بالجوانب الزراعية والثروة الحيوانية والمعدنية بما يخدم حاجات الشعب الموريتاني، إذ كان طابع النشاط الرعوي والزراعي هو السائد آنذاك، وتعرض الشعب الموريتاني لامتصاص أمواله وثرواته، وأثقل بالضرائب المتزايدة وكثرة الغرامات ولم تكن الناحية الصحية أفضل حالا من بقية القطاعات الأخرى في زمن الاستعمار الفرنسي، إذ عانت إهمالا كبيرا لم تسع فرنسا لبناء المستشفيات أو المستوصفات حيث الصحة العامة سيئة للغاية ووسائل الصحة معدومة وتفشي أنواع الأمراض باختلاف المناطق مما يزيد في سوء الحالة الصحية اعتماد على المشعوذين والخرافات في الاستشفاء فضلا عن إهمالهم لأنفسهم بسبب غلبة طابع البداوة عليهم أما في الناحية العمرانية، فلم تشهد البلاد نهضة عمرانية حقيقية أيام الاستعمار ولم يبدِ هذا الأخير أي اهتمام حقيقي في مد الطرق أو تحديث المناطق السكنية، وتعيش البلاد بمعزل عن التمدن بمظاهر عمرانية بسيطة متخلفة عن روح العصر، فالاستعمار الفرنسي لم يسع إلى إقامة طرق داخلية للمواصلات في موريتانيا ولا في أي جزء في ما كان يسمى بإفريقيا الغربية الفرنسية بحجة إن المواطنين يقومون بعرقلتها أو نسفها.

وقد فتح الاستعمار بعض الطرق للسيارات ومد سكة حديد كان غرضها الأول هو خدمة الأهداف العسكرية الفرنسية والاقتصادية.

ج- السياسة الاجتماعية:

تطلبت هيمنة النظام الاستعماري في المجال السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي العمل على تكوين طبقة من الأطر المحليين لاستخدامهم في الأغراض الاستعمارية العامة، وهذه الطبقة المكونة تكوينا إيديولوجيا، استعماريا في المدارس الفرنسية ارتبطت بالجهاز الاستعماري أكثر من غيرها أدانت له بالولاء التام.

وعلى الرغم من عدم الاهتمام بأشكال التحضر والتمدن. فقد عملت السلطات الفرنسية على تشجيع النزعات القبلية وإثارة الحساسية العرقية والدينية والاجتماعية وتشجيع كل ما يتعلق بقضايا المخدرات والخمور في محاولة لتفكيك المجتمع واضعافه وإبقاء السيطرة الاستعمارية عليه.

لقد خضعت موريتانيا للاحتلال الفرنسي في مختلف جوانب الحياة السياسة والعسكرية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعاشت البلاد طيلة الحقبة الاستعمارية في تخلف حضاري شامل بمختلف مناحي الحياة.

د- السياسة الثقافية.

يبقى التعليم الفرنسي إحدى أهم المرتكزات الأساسية للسياسة الاستعمارية، حيث تعتبر المدرسة هي الأداة السياسية الفاعلة في خدمة الأهداف الاستعمارية، وهي في الوقت ذاته وسيلة لتقريب الأهالي من الإدارة.

ومن هذا المنطلق فإن هدفها الأساسي هو تحقيق الهيمنة الاقتصادية والسياسية للاستعمار من خلال مضاعفة نفوذه وإحكام سيطرته من جهة، وفرض لغته وأنماط تفكيره ومبادئ حضارته من جهة أخرى.

ففي المجال الثقافي فرضت السلطات الفرنسية العزلة على الشعب الموريتاني ومنعته من الاتصال بالمحيط المغربي، وفرضت عليه اللغة الفرنسية عن طريق المدارس الفرنسية التي تقوم بنشر اللغة الفرنسية وآدابها وتعليماتها وكانت فرنسا تحاول في مؤتمراتها للشؤون التعليم تنحية العربية الفصحى وإحلال اللغة الفرنسية محلها، وقد استعمل الفرنسيون وسائل الضغط كافة لاعتماد اللغة الفرنسية بوصفها لغة الدولة مع أن أكثر من 90 % من السكان يتكلمون اللغة العربية وقد استعمل الفرنسيون مركزهم الثقافي في

موريتانيا لشن حملات منظمة على اللغة العربية بمختلف الوسائل سواء كان ذلك بنشر البحوث العلمية عن جمود اللغة العربية أو بدعوة المستشرقين لإلقاء محاضرات عامة بالطعن في اللغة العربية، إلا أن الموريتانيين أظهروا مقاومة لسياسة الفرنسيين تلك، ودافعوا عن اللغة العربية وثقافتها عن طريق تمسكهم بالدين الإسلامي، وعملوا على مقاطعة مدارس الحكومة الفرنسية، وكانت المحظرة إحدى أهم القنوات التي حاول من خلالها الموريتانيون الحفاظ على شخصيتهم وهويتهم العربية، أما من الناحية الاجتماعية، فقد اتبع المستعمرون سياسة عنصرية اتجاه طبقات الشعب الموريتاني أساسها التميز العنصري بين البيض والزنوج الأمر الذي قاد في النهاية إلى تمزيق وحدة النسيج الوطني الموريتاني.

إن المجال الثقافي الذي يوليه الاستعمار الفرنسي أهمية خاصة تدخل في حساباته المستقبلية، وأول ما عملت به السلطات الفرنسية هو التضييق على الموريتانيين ومنع الاتصال بالمحيط المغاربي العربي. فعمدت إلى فرض القيود المشددة على قوافل الحج، وكما فعلت في الجزائر وتونس، حظرت استيراد وتداول الصحف والمطبوعات العربية، كما حاربت اللغة العربية ومؤسساتها الدينية والثقافية، وفرضت اللغة الفرنسية وثقافتها عن طريق المدارس التي أنشأتها في مختلف أنحاء البلاد. وعلى الرغم من ذلك تمسك الموريتانيون بلغتهم العربية الإسلامية، ولعبت المحضرة (الكُتاب)[2] دوراً في هذا المجال، حيث حافظ خريجوا المدارس الفرنسية على لغتهم ودينهم وراحوا يعملون لصالح بلدهم فيما بعد، حيث أنه لما أخضعت فرنسا موريتانيا عسكريا تفرغوا لتصفية المحاظر تحت ستار التحضر حيث اقترح كبولاني الحاكم الفرنسي لموريتانيا في رسالة عاجلة إلى الحكومة الفرنسية سنة 1905م ضرورة تغيير المحاظر واستبدالها بالمدارس الفرنسية، وطلب من مدير التعليم في تونس والقنصل الفرنسي في القاهرة، ووالي الجزائر موافاته بالخطط الناجعة لمحاربة التعليم الإسلامي في تلك الدول كي يستفيد منها للقضاء على المحاظر، ومرت خطتهم لاستئصال المحاضر بثلاث مراحل ففي المرحلة الأولى والتي بدأ تطبيقها في سنة 1903م حيث تمثلت هذه المرحلة في تضييق الخناق على المحاظر بتقنين أنظمتها، وإخضاعها للرقابة وتهديدها بالإغلاق بحجة الحفاظ على الأمن، أما المرحلة الثانية فقد لجأوا فيها إلى الإغراءات المادية، فقرروا تقديم مكافأة شهرية قدرها 300 فرنك لكل شيخ يخصص

---

[2] وهي مؤسسة تعليمية إسلامية نشأت في موريتانيا لتكون أداة لنقل المعارف العلمية، وإرساء أسس الدين الإسلامي، وتعهده بالرعاية في بلاد لم تعرف من الحواضر إلا ما ندر وإنما كان جل أهلها من البدو الرحل، الذين ينتجعون مساقط الغيث، وقد اشتق الاسم من الحضور وجاء في تاج العروس: يقال للمقيم على الماء حاضر، وجمعه حضور، وقد ورد عن وزارة الشؤون الإسلامية في موريتانيا أن المحضرة هي المؤسسة التي حملت مشعل الحضارة الإسلامية، والثقافة العربية، ومازالت تتابع رسالتها. ينظر: الطيب بن عمر بن الحسين، السلفية وأعلامها في موريتانيا، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1995م، ص 87.

ساعتين في اليوم لتعليم اللغة الفرنسية بمقتضى المرسوم الصادر بتاريخ 12 جوان 1906م، فلم يزد ذلك أساتذة المحاظر إلا بعداً ونفوراً على الرغم من حاجتهم الماسة إلى تلك المنحة.

أما في المرحلة الثالثة فقد قاموا بإسناد الإدارة المدرسية إلى مسلمين مزدوجي الجنسية من الجزائر وغيرها لكن سرعان ما تفطن لهم المواطنون وقام العلماء بالتحذير من الدراسة عندهم وفشلت هذه الخطة أيضا.

ورغم كل الجهود التي بذلتها الإدارة الفرنسية في إقامة سياسة التعليم الفرنسي في موريتانيا بين (1904- 1960م)، فإنها لم تتمكن من تحقيق أهدافها وذلك نتيجة للخصوصية الثقافية والاجتماعية للمجتمع الموريتاني التقليدي، ولهذا السبب فقد واجهت هذه السياسة الكثير من المصاعب وقوبلت برفض اجتماعي واسع النطاق على امتداد الفترة الاستعمارية.

هـ- السياسة الفرنسية تجاه الزاوية ورجالاتها:

وقد كان لإفقار الطرق والزوايا خياراً مبدئياً راهنت السياسة الاستعمارية الفرنسية على تحقيقه ليس فقط خشية تحويل الطرق لتلك الأموال المجمعة لتمويل الأحزاب السياسية أو إثراء المشايخ مقابل إفقار أتباعه وإنما سعياً منها لوضع حد لقوة بعض الطرق الأدبية والمادية وسط واقع متحول يحمل في طياته الكثير من المفاجآت مما يؤدي في وقت ما إلى توظيف تلك القوة ضد المصالح الاستعمارية، ووقاية لها من كل تلك الاحتمالات وغيرها عملت فرنسا على ضرب مصادر موارد الطرق المتمثلة أساساً في:

1- منع الزيارات:

تمثل كل من الهدايا والهبات مورداً هاماً للطرق، لذلك عمل المستعمر على إفقار السكان مما جعلهم بالتالي عاجزين عن دفع الضرائب له، وهذا من خلال إخفاء الإعلان عن زيارات أقطاب الطرق الصوفية للبلاد لمريديهم ثم تعيين تلك الزيارات ثانياً، إضافة إلى مراقبة تنقلات المشايخ ومنعهم من التنقل إلا بعد أخذ الإقرار عليهم بعدم جمع المال من الزيارات.

2- ضرب الحبوس:

كان للطرق الصوفية أوقاف وحبوس عامة من أمراء الإمارات يقطعونها لهم، وحتى تتمكن فرنسا من إضعاف الموارد المالية للطرق الصوفية، تدخلت في شأن هذه الحبوس، حيث أدارتها و انتزعها من أيدي

أقطاب التصوف والمشرفين على الزوايا والمؤسسات التعليمية ودور القيادة وأصدرت عدة قوانين تجيز للسكان شراء هذه الحبوس عامة أو خاصة (وهي حبوس على عائلات خاصة).

وهكذا تعرض الشعب الموريتاني إلى شتى صنوف القمع والافقار ومحاولة إلغاء الهوية العربية الإسلامية مثلما فعل المستعمر الفرنسي في بقية أقطار المغرب العربي، فكان رد الفعل على صدمة الاحتلال بالكفاح المسلح، وعلى السياسة الفرنسية في مختلف المجالات بتنظيم حركة وطنية سياسية عملت ضمن إمكاناتها والظروف المحيطة بها على تحقيق الاستقلال الوطني.